شكري: نستغرب إهمال القضايا الفنية من المفاوضات

مصر: المقترح الإثيوبي حول سد النهضة «مجحف وغير منصف»

وزير الخارجية المصري شكري ونظيره الفرنسي جان لودريان خلال مؤتمرهما الصحافي أمس

سد النهضة الأثيوبي

القاهرة – «وكالات»: تقول مصر إن إثيوبيا «رفضت دون نقاش» خطتها المتعلقة بجوانب رئيسية في تشغيل سد النهضة العملاق الذي تبنيه أديس أبابا على نهر النيل، وفي الوقت ذاته رفضت القاهرة مقترح إثيوبيا واعتبرته «مجحفاً وغير منصف».

وتظهر التعليقات الواردة في مذكرة وزعت على الدبلوماسيين الأسبوع الماضي الفجوة بين البلدين حول مشروع تعتبره مصر، التي تحصل على حوالي 90% من مياهها العذبة من نهر النيل، خطراً على وجودها.

وتشير المذكرة التي وزعتها وزارة الخارجية المصرية، إلى خلافات أساسية حول التدفق السنوي للمياه التي يجب أن تحصل عليها مصر، وكيفية إدارة التدفق أثناء فترات الجفاف.

ويأتي هذا في الوقت الذي اجتمعت فيه مصر، وإثيوبيا، والسودان الأحد والأثنين في أول محادثات منذ أكثر من عام حول السد الذي سيستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقال نيات جيتاشيو المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية أمس الإثنين، إن الاجتماع لم يتمخض حتى الآن، عن أي نقاط اتفاق أو اختلاف، ولم يقدم رداً على ما تقوله مصر.

ولم يتسن الاتصال بمسؤولين مصريين للتعليق، لكن بعد المحادثات قال بيان لوزارة الموارد المائية المصرية، نشرته وسائل الإعلام المحلية، إن «الاجتماع لم يتطرق إلى الجوانب الفنية واقتصر على مناقشة الجوانب الإجرائية».

وأبدى وزير الخارجية المصري سامح شكري امتعاضه في الأيام الأخيرة من التأخر في المفاوضات.

وأعلن عن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي تبلغ كلفته 4 مليارات دولار في 2011، وضم ليكون حجر الزاوية في مساعي إثيوبيا، لتصبح أكبر دولة مصدرة للطاقة في أفريقيا بتوليد أكثر من 6 آلاف ميغاوات.

وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، قال وزير المياه والطاقة في إثيوبيا، بعد تأخر البناء، سيبدأ السد في الإنتاج بحلول نهاية 2020، وسيبدأ تشغيله بالكامل بحلول 2022.

ويحمل السد منافع اقتصادية لإثيوبيا والسودان، لكن مصر تخشى أن يقيد الإمدادات المحدودة بالفعل من نهر النيل، والتي تستخدم مياهه في الشرب، والزراعة، والصناعة.

طريق مسدود

ورغم أن الخطاب القومي العدائي أحياناً انحسر بين مصر وإثيوبيا في السنوات الأخيرة، لا يزال الجانبان يقفان في طريق مسدود.

وقال تقرير لمجموعة الأزمات الدولية هذا العام، إن مصر وإثيوبيا والسودان يمكن «أن تقع في أزمة إذا لم تبرم صفقة قبل بدء تشغيل السد».

وتقول مصر إنها طرحت اقتراحها لملء وتشغيل السد على إثيوبيا والسودان في 31 يوليو و1 أغسطس الماضيين، ودعت البلدين لحضور اجتماع لوزراء الخارجية والمياه.

وقالت مذكرة الحكومة المصرية: «للأسف، في رسالة تحمل تاريخ 12 أغسطس 2019، رفضت إثيوبيا دون نقاش اقتراح مصر، وامتنعت عن حضور الاجتماع السداسي».

وأضافت أن إثيوبيا اقترحت بدل ذلك اجتماعاً لوزراء المياه لمناقشة وثيقة تضمنت مقترحاتها في 2018.

ويتفق المقترحان على أن المرحلة الأولى من المراحل الخمس لملء السد ستستغرق عامين، وفي نهاية المطاف سيُملء خزان السد في إثيوبيا إلى 595 متراً، لتصبح جميع توربينات الطاقة الكهرومائية في السد جاهزة للعمل.

لكن الاقتراح المصري، يقول إنه إذا تزامنت هذه المرحلة الأولى مع فترة جفاف شديد في النيل الأزرق في إثيوبيا، على غرار ما حدث في 1979 و1980، يجب تمديد فترة العامين للحفاظ على منسوب المياه في السد العالي بأسوان من التراجع إلى أقل من 165 متراً.

وتقول مصر إنها ستكون عرضة لفقدان أكثر من مليون وظيفة و1.8 مليار دولار من الناتج الاقتصادي سنوياً، إذا رفض مقترحها، كما ستفقد كهرباء بـ300 مليون دولار.

وبعد المرحلة الأولى من التعبئة، تطلب مصر تدفق ما لا يقل عن 40 مليار متر مكعب من مياه السد سنوياً، بينما تقترح إثيوبيا 35 مليار متر مكعب، وفقاً للمذكرة المصرية.

وتنسب المذكرة إلى إثيوبيا قولها في الشهر الماضي إن الاقتراح المصري «يضع ملء السد في وضع مستحيل»، وهو ما تنفيه مصر.

وتقول المذكرة: «المقترح الإثيوبي.. ينحاز بقوة لإثيوبيا، ومجحف بشدة في حق مصالح دول المصب».

من جهة أخرى قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن عدم تناول القضايا الفنية بشأن سد النهضة في جولة المفاوضات التي استضافتها مصر على مدار يومين أمر يدعو للاستغراب، وأن تتعثر المفاوضات بعد عام وثلاث أشهر من التوقف أمر غير مفهوم، مشيراً إلى أنه يأمل أن تنطلق المفاوضات مرة أخرى بشفافية، وأن يكون هناك عدم فرض لرؤية طرف على الآخر والعمل على الوصول إلى نقطة توافق.

وأوضح شكري خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي جان لودريان في القاهرة، أمس الثلاثاء، أننا نأمل أن لا تكون المفاوضات المستقبلية محاولة للتسويف من أجل الوصول لهدف مرغوب في مسار بناء السد، ونسعى للوصول إلى اتفاق يحافظ على مصالح دول المصب دون إضرارها.

وشدد الوزير المصري على أن بلاده منفتحة على المشاورات من أجل الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى تحقيق أهداف أثيوبيا من التنمية وتتحمل قدر من الأضرار التي نستطيع استيعابها وعبرنا عن ذلك من البداية، ولكن دون تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل.

وقال شكري إننا لدينا كل الاهتمام بدعم العلاقات مع أثيوبيا بعد سنوات من غياب الثقة بين البلدين ونسعى أن نرتجم هذه الإرادة في الوصول إلى اتفاق يطمئن شعوب الدول الثلاث ويعزز من التعاون والشراكة فيما بينهم.

تعنت الحركة الاحتجاجية في الجزائر يهدد بإفشال الانتخابات المنتظرة

متظاهرون في الجزائر

الجزائر – «وكالات»: قررت سلطات الجزائر، أن تمضي بقوة في طريق إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر المقبل مثلما أرادت قيادة الجيش، وهو رهان محفوف بالمخاطر يمكن أن يتعثر أمام تعنت حركة الاحتجاج التي حافظت على زخمها شهراً بعد آخر.

ويطالب المحتجون برحيل كل رموز النظام الذي حكم البلاد خلال العقود الأخيرة قبل أي انتخابات، وسبق لهم أن أفشلوا تلك التي كانت مقررة في 4 يوليو الماضي.

ورغم هذه السابقة وحوار الصم بين السلطة والحركة الاحتجاجية، دعا الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح مساء الأحد الجزائريين، إلى «صناعة تاريخ بلادهم والمساهمة جماعيا في حسن اختيار رئيسهم الجديد».

وكان هذا الإعلان منتظراً، بعدما انحاز إلى هذا الخيار رئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، الرجل القوي في الدولة منذ استقالة عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل الماضي، تحت ضغط الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة.

ولكن بالنسبة لعثمان معزوز المتحدث باسم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية العلماني المعارض، فإن «رغبته في الزور بقوة لن يكون لها أي تأثير إيجابي على ملايين الجزائريين الذين يواصلون التظاهر في الشارع» منذ 22 فبراير الماضي.

ومنذ أسبوع بدأت السلطة الانتقالية سباقاً مع الزمن لاحترام الآجندة التي وضعها قايد صالح، عندما طلب تحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية في 15 سبتمبر الجاري، فصوت البرلمان وصادق على قانون إنشاء السلطة المستقلة للانتخابات، وعدل قانون الانتخابات في فترة قياسية.

لكن هذه الإجراءات التي يفترض أن تضمن شفافية الانتخابات، لم تنجح في تهدئة المعارضة القوية ممثلة في الحركة الاحتجاجية المطالبة بمؤسسات انتقالية تضطلع بتنظيم الانتخابات.

وأكد ذلك قاسي تانسأوت، منسق اللجنة الوطنية من أجل إطلاق سراح المعتقلين، لوكالة فرنس برس قائلاً: «نرفض هذه الانتخابات في الظروف الحالية. لا يمكن أن تسير ضد الإرادة الشعبية».

أنشئت هذه اللجنة في نهاية أغسطس الماضي، للمطالبة بإطلاق سراح «المعتقلين السياسيين» الموقوفين في التظاهرات التي بدأت بمعارضة ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، وتعارض الآن إجراء الانتخابات برموز نظامه الذي عمر عشرين عاماً.

وتساءل تانسأوت «كيف يمكن أن نقبل هذه الانتخابات بينما حبس مناضلون قبل ساعات من إعلان موعد إجرائها؟»، وأكد أن 22 متظاهراً أوقفتهم الشرطة قبل التظاهرة الكبرى يوم الجمعة في العاصمة الجزائر، أودعوا الحبس المؤقت بتهمتي «التحريض على التجمهر» و«المساس بأمن الدولة».

لكن هذه التوقيفات المتكررة لن تمنع الجزائريين من التظاهر بكثافة كل يوم جمعة، وحتى كل يوم ثلاثاء بمناسبة التظاهرات الأسبوعية للطلاب.

بل على العكس من ذلك فإن قرار تنظيم الانتخابات الرئاسية «على عجل»، سيعطي «نفساً جديداً للحركة الاحتجاجية»، حسب أستاذ العلوم السياسية رشيد تلمساني.

وأضاف أنه حتى، لو تراجع عدد المتظاهرين ضد النظام «فإنهم سيكونون أكثر إصراراً وتعنتاً». ولم يستبعد تلمساني اندلاع «أعمال عنف لمواجهة قمع الشرطة».

وإضافة إلى قوة الحراك الشعبي التي لم تتراجع، تواجه السلطة، صعوبة أخرى لا تقل أهمية هي غياب مترشحين ذوي مصداقية وثقل، لانتخابات 12 ديسمبر المقبل، كما أشارت صحيفة الوطن.

وكان سبب إلغاء الانتخابات الأولى في يوليو الماضي، غياب المترشحين كما أعلن يومها المجلس الدستوري، أعلى هيئة قضائية في البلاد.

وحتى اللحظة، لم تعلن أي شخصية بارزة رغبتها في الترشح ومنهم من عبر عن معارضته للانتخابات.

بينما بدأ رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس منافس بوتفليقة في انتخابات 2004 و2014، متقدماً على دخول السباق.

واعتبر حزبه طلائع الحريات، في بيان الإثنين، أن «الشروط المؤسساتية والقانونية لاقتراع رئاسي شفاف وصحيح وغير مطعون فيه، قد تحققت عموماً، بعد إنشاء السلطة المستقلة، وتعديل قانون الانتخابات».

عمّان تؤكد مغادرة 33 ألف لاجئ سوري إلى بلادهم

الأردن: تصريحات نتنياهو تهديد للمملكة

المتحدثة باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات

عمان – «وكالات»: أكدت الحكومة الأردنية أن «تصريح نتنياهو عزمه فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، وشمال البحر الميت، يعد بمثابة تهديد للأردن، ولعملية السلام».

وقالت المتحدثة باسم الحكومة الأردنية جمانة غنيمات، في تصريح اليوم الثلاثاء، إن «الأردن يرفض إعلان نتانياهو عزمه ضم المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض سيادة إسرائيل على منطقة غور الأردن، وشمال البحر الميت».

ووصفت غنيمات تصريح نتنياهو بـ «بادرة غير مسؤولة لتأجيج الصراع وتصاعد العنف، عدا عن تشكيلها انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية»، داعية «المجتمع الدولي إلى رفضه، ومحذرة من خطورة توظيف القضايا المصيرية لخدمة الدعاية الانتخابية».

وأكدت باسم الحكومة الأردنية، أن «مثل هذه الممارسات ستكون عواقبها وخيمة على أمن شعوب المنطقة واستقرارها، وعلى مستقبل عملية السلام برمتها».

من ناحية أخرى كشفت وزارة الداخلية الأردنية، أن حوالي 153 ألف شخص، منهم نحو 33 ألف شخص يحملون صفة لاجئ، غادروا أراضي المملكة، عبر مركز جابر الحدودي منذ افتتاحه في الخامس عشر من شهر أكتوبر الماضي.

وأكدت الوزارة في بيان صحافي أمس الثلاثاء، «التزام الأردن بمبدأ العودة الطوعية للاجئين السوريين، وتسهيل الإجراءات اللازمة لمغادرتهم».

كما جددت «التزام الأردن أيضاً بالتعامل مع اللاجئين بما يتوافق مع المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية ذات الصلة، وتقديم كافة الخدمات الأساسية التي يحتاجونها منذ تخطيهم الحدود الأردنية، حيث تم اتخاذ قرارات إنسانية وعملياتية لترتيب دخولهم وإقامتهم، وإجراءات أخرى تضمن الاستجابة الفورية لمتطلباتهم واحتياجاتهم وتوفير جميع سبل العيش الكريم لهم».

وأظهرت آخر إحصائية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نوفمبر الماضي، أن «أعداد السوريين المسجلين لديها في الأردن بلغ 673.538 ، وأن 18 في المئة منهم يقطنون في مخيمات اللجوء».

وحسب الأرقام، احتلت العاصمة عمّان المرتبة الأولى باستضافة اللاجئين بنسبة 29 في المئة تلتها محافظة إربد 21 في المئة فالمفرق 12 في المئة، والباقون موزعون على مدن مختلفة.

أما عن التصنيف الجندري، فأظهرت الإحصائية أن 50.3 في المئة من اللاجئين إناث و49.7 في المئة ذكور.

حمدوك: نحرص على تعزيز علاقات التعاون مع فرنسا

رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك

الخرطوم – «وكالات»: أكد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، الإثنين، حرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون مع فرنسا، ممتدحاً مساعي فرنسا من أجل رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية السودانية (سونا).

جاء ذلك لدى لقائه بوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بالخرطوم، وذلك بحضور وزير شؤون مجلس الوزراء السفير عمر بشير مانيس، ووزيرة الخارجية الأستاذة أسماء محمد عبد الله.

ومن جهته، ثمن وزير الخارجية الفرنسي سلمية الثورة السودانية وما أفضت إليه من تغيير، مؤكداً استعداد بلاده للعمل على رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، معبراً عن تطلعه أن يلعب السودان دوراً فعالاً في محيطه الإقليمي خلال الفترة القادمة.

كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، اليوم الإثنين، أن بلاده ستقدم مساعدات مالية للسودان بقيمة 60 مليون يورو، ستدفع 15 مليون يورو منها فوراً بواسطة الأجهزة الفرنسية.

وكان الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، التقى بمكتبه بالقصر الجمهوري بوزير الخارجية الفرنسي، الذي وصل في وقت سابق من اليوم إلى الخرطوم، في حضور وزيرة الخارجية السودانية أسماء محمد عبد الله.

وفي تصريحات صحفية عقب اللقاء، أكدت وزيرة الخارجية السودانية، أن اللقاء تطرق لأهمية تحقيق السلام وأن التحديات التي تواجه السودان ليست تلك المتعلقة فقط بالانتقال للحكم المدني الديمقراطي، وإنما التحدي الأكبر هو التوصل لاتفاق سلام شامل وعادل حتى تكتمل عملية البناء الديمقراطي السليم التي تساعد على تحقيق تنمية مستدامة تلبي طموحات الشعب السوداني.